وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

ملخص محاضرات في مقياس:

السياسة العامة الإقتصادية

مطبوعة موجهة لطلبة سنة أولى ماستر تخصص سياسات عامة

من إعداد الدكتور: زكـــرياء مســـــعودي

جامعة الشهيد حمّه لخضر - الوادى
Université Echahid Hamma Lakhdar - El-Oued

الموسم الجامعي: 2019-202

المحور الأول: الإطار النظري للسياسة الاقتصادية وأدواتها

أولا- تعريف السياسة الاقتصادية وأهدافها:

1- تعريف السياسة الاقتصادية: هناك عدة تعاريف للسياسة الاقتصادية، والتي يمكن ذكر بعضها فيما يلي:

- ✓ هي وسيلة الدولة للتأثير في النشاط الاقتصادي وتحديد اتجاهاته، وتشمل السياسات الاقتصادية عددا من السياسات الاخرى لكل منها درجه من الأهمية تختلف فيما بينها أو وفقا لما يتم رؤيته في الواقع العملي من قبل المسؤولين والمنفذين للسياسات الاقتصادية.
- ✓ هي مجموعة قرارات تتخذها الدولة في ميدان اقتصادي وذلك لبلوغ أهداف اقتصادية واجتماعية، عبر عدد من الوسائل والأدوات والأهداف التي تسعى اليها السياسات الاقتصادية مثل: الرفع بالنمو الاقتصادي، خلق فرص عمل، ثبات الأسعار، أما الوسائل التي تعتمدها لبلوغ الأهداف هي: السياسة المالية والسياسة النقدية والسياسة التجارية.
- ✓ تتمثل في مجموعة من الوسائل والاجراءات التي تقوم بها السلطات العمومية بغرض تحقيق جملة من الأهداف الاقتصادية المحددة خلال فترة زمنية محددة.
- ✓ مجموعة من القواعد والوسائل والأساليب والاجراءات والتدابير التي تقوم بها الدولة وتحكم قراراتها نحو تحقيق الأهداف الاقتصادية للاقتصاد القومي خلال فترة زمنية معينة.

2- أهداف السياسة الاقتصادية: تؤكد معظم الدراسات الاقتصادية على أن هدف أي سياسة اقتصادية هو تحقيق الرفاهية العامة، إلا أن هذه الأخيرة تختلف من دولة إلى أخرى لاختلاف الدول فيما بينها واختلاف طبيعة النظم الاقتصادية بها، وبالرغم من ذلك فإن هذا لا يمنع من وجود أهداف مشتركة بين السياسات الاقتصادية الكلية يكاد يتفق عليها معظم الاقتصاديين ويمكن تلخيصها في أربعة أهداف تعرف بـ: المربع السحري لكالدور.

2-1- مفهوم المربع السحري لكالدور وعناصره:

تم تصميم المربع السحري من طرف الاقتصادي الإنجليزي نيكولاس كالدور سنة 1960، والذي يسمح بتحقيق الأهداف الأربعة للسياسة الاقتصادية لبلد ما في آن واحد، ويسمى بالمربع السحري، لأن تحقيق هذه الأهداف مجتمعة يعتبر أمر صعب جدا.

والمربع السحري هو عبارة عن رسم تخطيطي رباعي القياس يحتوي على الأهداف الأربعة للسياسة الاقتصادية وهي:

2-1-1- تحقيق النمو الاقتصادي: يعرف النمو الاقتصادي على أنه: عملية التوسع في الإنتاج خلال فترة زمنية معينة بفترة تسبقها في الأجلين القصير والمتوسط؛ كما يمكن تعريفه على أنه توسيع قدرات الدولة في إنتاج السلع والخدمات التي يريدها المجتمع، ويعبر النمو على أنه: " حدوث زيادة مستمرة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الناتج الوطني بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني الحقيقي"، ويتعلق النمو الاقتصادي بارتفاع مستمر للإنتاج والمداخيل، وعادة ما يتم اعتماد زيادة الناتج

الداخلي الخام كأداة لقياس النمو الاقتصادي، وحسب كالدور فإنه يشترط أن يكون معدل النمو الاقتصادي أكبر من معدل النمو السكاني، ومعنى ذلك أن يترتب على النمو الاقتصادي زيادة في الدخل الفردي الحقيقي والزيادة التي تحدث في الدخل الفردي ليست زيادة نقدية فحسب، بل يتعين أن تكون حقيقية وهذا من خلال استبعاد أثر التغير في قيمة النقود أي استبعاد أثر التضخم.

ولكي يتحقق النمو الاقتصادي في أي بلد لابد من توفر ثلاث مكونات أساسية وهي:

- **تراكم رأس المال:** ويشتمل هذا العنصر على استثمارات جديدة في الأرض والمعدات المادية والموارد البشرية، ويعتبر الادخار السبيل الأمثل لتوفير رؤوس الأموال الممولة لمختلف أنواع الاستثمارات.
- **النمو السكاني (العمل):** يرتبط الأثر الإيجابي للنمو السكاني بالأثر الاقتصادي من خلال زيادة قوة العمل التي تؤدي إلى زيادة الإنتاج هذا من جهة وزيادة حجم الأسواق، وسهولة تحفيز الطلب الاستهلاكي المؤدي إلى تحفيز الطلب الاستثماري من جهة أخرى، غير أن لهذا العامل أثر سلبي على النمو الاقتصادي في حالة وجود فائض في عرض العمل، ومن خلال محدودية الدخل.
- **التقدم التكنولوجي:** وهو السرعة في تطوير وتطبيق المعرفة الفنية من أجل زيادة مستوى المعيشة للسكان.

ويمكن التمييز بين نوعين من النمو الاقتصادي وهما:

- **النمو الاقتصادي التوسعي:** ويتمثل في كون نمو الدخل يعادل نمو السكان، وعليه فإن الدخل الفردي ساكن.
- **النمو الاقتصادي المكثف:** في هذا الصنف يفوق نمو الدخل الوطني نمو السكان، وبالتالي فإن الدخل الفردي يتزايد وعند التحول من النمو الموسع إلى النمو المكثف نبلغ نقطة الانطلاق، وذلك ما يعبر عن تحسن في ظروف المجتمع.

2-1-2- البحث عن التشغيل الكامل: يعني التشغيل الكامل زيادة حجم العمالة وتحقيق أقصى مستوى من التوظيف والعمل على تحقيق أدنى حجم من البطالة، كما أن مفهوم التشغيل الكامل يشير إلى الاستخدام الكامل لكل عوامل الإنتاج والتي يعد عنصر العمل من أهمها، ولكن تحقيق التشغيل الكامل يبقى هدفاً نظرياً من الصعب الوصول إليه على الصعيد التطبيقي وينصرف البحث عن رفع مستويات التشغيل على صعيد الموارد البشرية، حيث تعمل على رفع مستوى التشغيل إلى أعلى المستويات والتخفيض من البطالة لما لها من آثار سيئة على الاقتصاد الوطني، أما على صعيد الموارد المادية حيث تعمل على استخدام جميع الطاقات المتاحة في المجتمع وتوزيعها بالشكل الأمثل على مختلف القطاعات الإنتاجية بما يحقق أعلى إنتاجية ممكنة لعناصر الإنتاج.

2-1-3- التحكم في التضخم: يعتبر التضخم واحداً من أهم مؤشرات الوضع الاقتصادي والمؤثرة فيه، والذي يعبر عنه بالارتفاع المستمر والمتواصل في المستوى العام للأسعار، ويرى "كالدور" من الأفضل أن يتم الحصول على معدل تضخم مناسب للاقتصاد بأن لا يكون مرتفعاً جداً، وبذلك يكون مضر للمستهلك وبالتالي للطلب الكلي ومن ثم الإنتاج والنمو الاقتصادي، وقد أظهرت الدراسات التجريبية أن معدلات

التضخم أعلى من العتبة تضر بالنمو الاقتصادي ، حيث أن عدم التحكم فيه يؤدي إلى تشويه المؤشرات الاقتصادية المعتمدة لاتخاذ القرارات الاقتصادية، وبالتالي فقدان الثقة من طرف الأعوان الاقتصاديين في السياسة الاقتصادية، ويمكن استخدام مصطلح التضخم لوصف عدد من الحالات المختلفة، مثل:

- الارتفاع المفرط في المستوى العام للأسعار؛
- ارتفاع الدخول النقدية؛
- ارتفاع التكاليف؛
- الإفراط في خلق الأرصدة النقدية.

2-1-4- البحث عن التوازن الخارجي: والذي يتمثل في توازن ميزان المدفوعات إذ يعكس وضع ميزان المدفوعات موقع الاقتصاد الوطني تجاه باقي الاقتصادات، حيث يؤدي الاختلال في ميزان المدفوعات الذي يعبر في الغالب عن زيادة مديونية البلاد "حالة العجز"، مما يجعلها تعيش فوق إمكانياتها، أما الفائض فيعني العيش في مستوى معيشي أقل من إمكانيات هذه الدولة، ولذلك تسعى كل الدول إلى تحقيق التوازن في ميزان مدفوعاتها، ويعبر عن التوازن الخارجي في شكل مربع كالدور كنسبة رصيد ميزان المدفوعات إلى الناتج المحلي الإجمالي.

3- تمثيل مربع كالدور ومدى أمثلية أهدافه:

إن تمثيل المربع السحري لكالدور يكون من خلال رسم معلم متعامد ومتجانس، ذي أربعة مؤشرات وهي: معدل التضخم، معدل البطالة، معدل النمو ورصيد ميزان المدفوعات إلى الناتج المحلي الإجمالي (التوازن الخارجي).

وعليه تبعا لخصائص المربع يمكننا قياس أثر السياسات الاقتصادية، وهذا بربط مختلف المحاور المكونة له مع بعضها البعض، فإذا كان معدل النمو الاقتصادي مرتفعاً، وكان هناك استقرار في المستوى العام للأسعار، وإذا كانت هناك بطالة منخفضة، مع وجود رصيد ميزان المدفوعات موجبا، فإن واجهة المربع توحي بأمثلية سير الاقتصاد الوطني، وتبين مدى فعالية السياسة الاقتصادية المتبعة ويمكن تمثيل رسم مربع كالدور السحري كالتالي:

الشكل رقم (01): شكل المربع السحري لكالدور

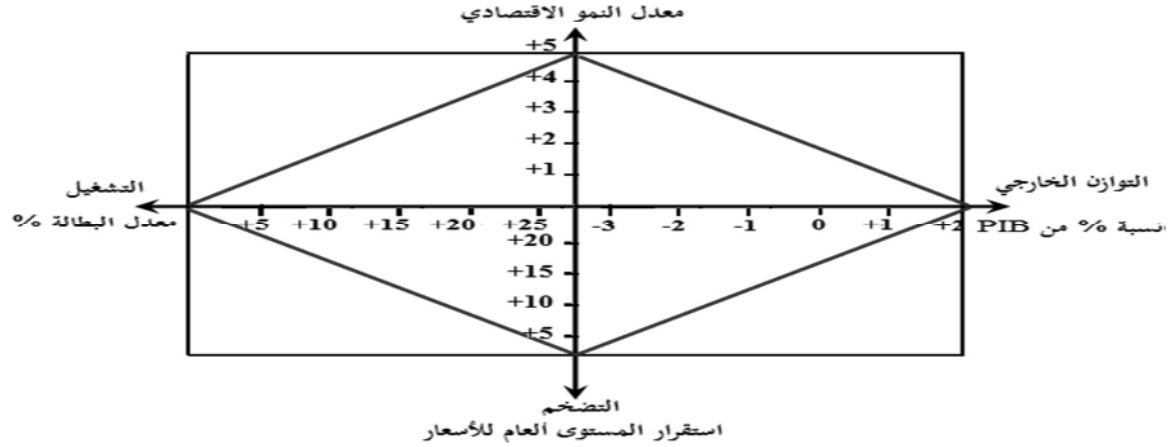

المصـدر: محمد راتول وصـلاح الدين كروش، **تقييم فعاليات السـياسـة النقدية في تحقيق المربع السـحري لكالدور في الجزائر خلال الفترة 2000 –2010**، ص 92.

وعليه، تبعا لخصائص المربع، يمكننا قياس أثر السياسات الاقتصادية، وهذا بربط مختلف المحاورّ المكونة له مع بعضها البعض، فإذا كان معدل النمو الاقتصادي مرتفعا، وكان هناك استقرار في المستوى العام للأسعار، وكانت هناك بطالة منخفضة، بالإضافة إلى كون رصيد ميزان المدفوعات الخارجية موجب، فإن واجهة المربع مهمة جدا، وتوحي بأمثلية سير الاقتصاد الوطني، ونجد في رؤوس محاور المربع السحري وضعية الأمثلية التالية:

- معدل النمو الاقتصادي في حدود 5 % . .
- قيمة الصادرات – الواردات/الناتج المحلي الإجمالي تساوي 2 %.
- معدل البطالة يساوي 0 %.
- معدل التضخم يساوي 0 %.

ومن ثم، فإن الوصل بين القمم الأربع يشكل المربع السحري لكالدور، بحيث كلما اتجهت هذه القمم إلى داخل المربع السحري على طول المحاور، أصبح الوضع الاقتصادي أكثر صعوبة، وهو بالتالي يمثل لنا الوضعية الاقتصادية للبلد على امتداد سنوات مختلفة، من خلال امتداد قمم المربع واتساع مساحته.

إن تحقيق نتائج مثالية لمجموع الأهداف الأربعة السابقة مجتمعة ليس بالأمر الهين، نتيجة للتعارض الموجود بينها، فالبحث عن النمو الاقتصادي يرفع من مستوى التشغيل (قانون أوكن)، وقد يكون هناك احتمال ارتفاع معدلات التضخم في حالة عدم مرونة الجهاز الإنتاجي، كما أن ارتفاع الدخل الوطني يرفع الواردات وبالتالي احتمال عجز خارجي، كما أن ارتفاع الواردات يزيد من احتمالية زيادة التضخم المستورد، (فالعلاقة ككل تحددها مرونة الجهاز الإنتاجي).

كذلك هناك صعوبة بالنسبة لتحقيق التشغيل الكامل وتوازن ميزان المدفوعات، فزيادة حجم الصادرات تقتضي خفض مستوى الأسعار وتحسين الجودة وزيادة القدرة التنافسية بالمقارنة مع الدول الأخرى، وبزيادة الصادرات تحدث زيادة في كل من الدخل والعمالة، إلا أن ذلك سيؤدي إلى زيادة الميل للاستيراد واحتمال ارتفاع مستويات الأسعار المحلية، وهكذا يمكن أن يؤدي التوظيف الكامل إلى رفع مستويات الأسعار وزيادة حجم الواردات ونقص حجم الصادرات وبالتالي التأثير سلباً على وضعية ميزان المدفوعات.

ويكون الأداء الاقتصادي جيداً كلما اتسعت مساحة شكل المربع، أي معدل نمو اقتصادي مرتفع مع معدل بطالة منخفض، معدل التضخم منخفض وتحقيق توازن خارجي (نسبة رصيد ميزان المدفوعات إلى الناتج المحلي مرتفعة).

4– أسلوب اعداد السياسة الاقتصادية: من أجل اعداد سياسة اقتصادية وجب اتباع أسلوب معين من أجل تحقيق أهداف مثلى، وهذا الأسلوب يتكون من عدة خطوات:

– **تحديد الهدف:** قبل تحديد أي سياسة لا بد أن نتعرف على تحديد المشكلة بدقة والظروف المحيطة بها مثل: التضخم (البحث عن نوع التضخم، أسبابه).

- **تحديد البدائل:** بهدف تحقيق الهدف المنشود من الأفضل تحديد أكثر من سياسة، ففي حالة التضخم مثلا: يمكن بوضع سياسة أن تستخدم أدوات السياسة المالية: فرض ضريبة معينة لامتصاص الفائض، خفض الانفاق الحكومي.

- **تحليل البدائل:** يجب تحليل البدائل السياسات المقترحة تحليل دقيقا مع تحديد على ما سوف يترتب على كل واحد من أثار فبالتضخم يمكن أن نطرح السؤال التالي:

ما هي الأثار المترتبة على الانفاق العام، وماهي الأثار المترتبة على تخفيض العرض النقدي؟.

5- أنواع السياسات الاقتصادية: يمكننا التمييز بين عدة أنواع من السياسات الاقتصادية:

أ- السياسات الاقتصادية الظرفية: في الأجل القصير وهناك مجموعة من السياسات الظرفية التي تستخدمها السلطات لتحقيق هذا الهدف:

- **سياسة الضبط:** وهي عبارة عن مجموعة التصرفات الهادفة إلى المحافظة على النظام الاقتصادي في وضعه (استقرار العملة، توازن ميزان المدفوعات .. الخ) أي تتعلق بالمحافظة على التوازن.
- **سياسة الانعاش** يهدف الانعاش إلى اعادة إطلاق الآلة الاقتصادية مستخدما العجز الموازي، تحفيز الاستثمار، الجور والاستهلاك...الخ. كما يهدف إلى تكييف الوضع الاقتصادي باستخدام التحفيزات الجبائية، استغلال تغيرات الأجور ،تسهيل القروض وهي مستوحاة من الفكر الكينزي.

- وسائل سياسة الإنعاش الاقتصادي:

للقيام بهذه السياسة، تستعمل الدولة عادة واحدة أو أكثر من الوسائل المتاحة لديها لتنشيط الطلب الكلي، أو العرض الكلي، أو الاثنين معا.

تطبق سياسة الإنعاش بواسطة الطلب عن طريق استخدام واحدة أو أكثر من الوسائل التالية:

- التحويلات الاجتماعية المدفوعة للأفراد (منح البطالة، مساعدات اجتماعية مختلفة، ...) أو تلك المتعلقة بدعم بعض السلع ذات الاستهلاك الواسع، وغيرها من أنواع التحويلات والتي تعتبر زيادة مباشرة أو غير مباشرة في الدخل المتاح، وبالتالي تحفيز للطلب، وبما أنها تهدف إلى إعادة توزيع الدخل بين أفراد المجتمع فإن هذه المدفوعات التحويلية عادة ما تدرج ضمن الأدوات التلقائية لسياسة الميزانية (مع نظم الضرائب التصاعدية، مثلا التي تزيد مع زيادة الدخل وتنخفض بانخفاضه).
- الإنفاق العمومي الكلي (الاستهلاكي والاستثماري) الذي يزيد من طلب الدولة نفسها على مختلف السلع والخدمات.
- مشروعات الأشغال الكبرى التي تقوم بها الدولة (لاسيما في مجال البنى التحتية) كحل مؤقت لمشكلة البطالة، إلى أن يتمكن الاقتصاد من الانتعاش وتوفير مناصب شغل مناسبة للعاطلين عن العمل.
- تخفيض الضرائب الذي يؤدي إلى زيادة دخول الأفراد، ومن ثم حفز الاستهلاك وتحريك عجلة الاقتصاد وإنعاشها.

أما فيما يخص سياسة الإنعاش بواسطة العرض (التي تهدف عموما إلى جعل إنتاج السلع والخدمات من طرف المؤسسات أقل كلفة وأكثر جاذبية)، فإن تدخل الدولة (غير المباشر) يكون في الغالب بواسطة وسيلتين رئيسيتين هما:

- تخفيض العبء الضريبي على الشركات المنتجة مما يشجع على الاستثمار الخاص.
- القيام باستثمارات عمومية تهدف إلى تسجيل عمل المؤسسات وتشجيعها على الاستثمار وتوسيع نشاطها، مثل: تطوير شبكات النقل والمواصلات أو برامج التكوين المهني والجامعي وبرامج البحث وتطوير التكنولوجيات الجديدة، حيث أن الكثير من هذه الاستثمارات تؤدي في النهاية إلى (توفيرات خارجية) هامة الصالح المؤسسات.

– الشروط العامة لتطبيق سياسة الإنعاش وفعاليتها:

لكي تكون سياسة الإنعاش الاقتصادي فعالة لابد من توفر بعض الشروط الأساسية، تذكر منها:

- يجب أن تتوفر المؤسسات الوسائل اللازمة لزيادة إنتاجها، خاصة القدرة على القيام باستثمارات جديدة، أي أن تكون هناك مرونة قوية للإنتاج بالنسبة للطلب.
- ألا يكون اتجاه قوي لتلبية الطلب (الإضافي خاصة) بواسطة المنتجات الأجنبية، حيث أن أثر سياسة الإنعاش على التشغيل خاصة تكون في هذه الحالة ضعيفة، كما يمكن أن يؤدي إلى إضعاف رصيد الميزان التجاري للبلد المعني، أي يجب أن يكون الميل الحدي للاستيراد ضعيفا.
- ألا تؤدي الزيادة في الإنتاج إلى زيادة قوية في الاستيراد، وهو ما يؤدي إلى تدهور رصيد الميزان التجارية.
- يجب ألا تسرع المؤسسات إلى زيادة هوامش ربحها بدلا من زيادة الكميات المنتجة لتلبية الطلب الإضافي.

- **سياسة اعادة هيكلة الجهاز الصناعي:** وتعبر عن سياسة اقتصادية تهدف إلى تكييف الجهاز الصناعي مع تطور الطلب العالمي، وتتميز بإعطاء الأولوية للقطاعات المصدرة.
- **سياسة الانكماش:** وهي سياسة تهدف إلى التقليص من ارتفاع الأسعار عن طريق وسائل تقليدية مثل: الاقتطاعات الجبائية، مراقبة الكتلة النقدية ...
- **سياسة التوقف ثم الذهاب:** تم اعتمادها في بريطانيا تتميز بالتناوب المتسلسل لسياسة الانعاش ثم الانكماش حسب الآلية الكلاسيكية وتعكس بنية الجهاز الإنتاجي.

ب . السياسة الاقتصادية الهيكلية: تهدف هذه السياسة إلى تكييف الاقتصاد الوطني مع تغيرات المحيط المحلي والدولي، وتمس هذه السياسات كل القطاعات الاقتصادية ويكون تدخل الدولة قبليا من خلال تأطير السوق، الخوصصة، قانون المنافسة.

كما يمكن أن يكون تدخل الدولة للأسواق بعديا من خلال دعم البحوث والتنمية ودعم التكوين (استخدام من طرف الدولة المتقدمة)، أما الدول النامية والتي أبرمت برامج الاصلاح الاقتصادي مع المؤسسات النقدية الدولية.

تهدف السياسات الإقتصادية الهيكلية الى تغيير الظروف والشروط التي تقود تطور هياكل المجتمع وحداث تغيرات عميقه فيه، كتغيير هياكل المؤسسات الإقتصادية من حيث أحجامها ومهامها وانشطتها، تغيير نظام المالي وأساليب التمويل.

كما تعني مجالا واسعا للتدخل العمومي، ويهدف هذا التدخل الى التأثير على مكونات المجتمع، بقصد جعل الجهاز الانتاجي كفؤا بشكل مستديم، وتحسين الاداء الاقتصادي الكلي على المدى الطويل، الا أن شكل التدخل يبقى متوقفا على المذهبية الاقتصادية المعتمدة.

وتتبع أهمية السياسة الهيكلية في الوقت الحالي من ثلاثة اعتبارات :

- انهيار المعسكر الاشتراكي وتراجع الايديولوجية المتدخلة بما مكن لإيدلوجية السوق من انتشار ومعد الى ضرورة تعديل الهياكل الاقتصادية بما يتناسب وينسجم مع الايديلوجية الجديدة.
- تراكم المشكلة الاقتصادية في الدول النامية وعدم شجاعة الحكومات المتعاقبة على إتخاذ اجراءات اصلاحية نتيجة عوامل عديدة .
- انفجار ازمة المديونية بشكل اصبحت معه نتائج النشاط الاقتصادي الكلي مكرسة لخدمة المديونية.

والجدول التالي يوضح الفرق بين السياستين:

الجدول رقم (01): الفرق بين السياسة الظرفية والهيكلية

	السياسة الظرفية	**السياسة الهيكلية**
المدة	الأجل القصير	الأجل الطويل
الهدف	استرجاع التوازن	تكييف الهيكل
الآثار	كمية	نوعية

ثانيا– أدوات السياسة الاقتصادية:

تتمثل أدوات السياسة الاقتصادية في السياسة النقدية والسياسة المالية والسياسة التجارية، ويمكن توضيح مفهوم وأدوات كل أداة من هذه الأدوات فيما يلي:

1– السياسة النقدية:

1-1- تعريف السياسة النقدية: هناك العديد من التعاريف المتعلقة بالسياسة النقدية ويمكن عرض بعضها:

- هي مجموعة الاجراءات والتدابير المتخذة من طرف الدولة لإدارة النقود والاهتمام وتنظيم السيول العامة للاقتصاد.

- هي مجموعه من القواعد والوسائل والاساليب والاجراءات والتدابير التي تقوم بها السلطة النقدية للتحكم في المعروض النقدية بما يتناسب النشاط الاقتصادي لتحقيق أهداف اقتصاديه معينة خلال فترة زمنية معينة.

وكتعريف يشمل اهم ما جاء به التعريفين السابقين: أن السياسة النقدية هي عبارة عن مجموعة القوانين التي تضعها السلطات النقدية بما يكفل سرعه وسهوله تداول وحدة النقود لكي تستطيع ان تقوم بوظائفها الاقتصادية بطريقه تساعد على تحقيق أهداف السياسة النقدية التي تلخص في الاخير إلا أنها اجراءات وقواعد تتخذها الدولة من خلال البنك المركزي بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتفادي الازمات التي يعترض لها الاقتصاد.

1-2- أنواع السياسة النقدية: يمكن للسياسة النقدية أن تأخذ اتجاهين أحدهما انكماش والاخر توسعي وذلك حسب الوضع الاقتصادي السائد في البلد.

- **السياسة النقدية الانكماشية:** يتم اتباع السياسة نقدية انكماشية أو تقليدية من قبل السلطة النقدية بخفض الانفاق وتقييد الاهتمام وتقليص كميه النقود المتداولة في المجتمع ورفع معدل الفائدة ومن ثم الحد من ارتفاع الاسعار وبالتالي محاربه التضخم.
- **السياسة النقدية التوسعية:** وهي تمثل عكس الحالة الأولى حيث يتم اللجوء إلى هذه الطريقة لزيادة سرعة النمو للكتلة النقدية بتشجيع الاهتمام ورفع حجم وسائل الدفع، وتخفيض معدل الفائدة، فيرتفع حجم الاستثمارات مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج والتقليص من حده البطالة.

2- السياسة المالية:

2-1- مفهوم السياسة المالية: فيما مضى كان مفهوم السياسة المالية يرادف في معناه المالية العامة وميزانية الدولة، ولكن تطور مفهوم الدولة استدعى تطور وتوسع مفهوم السياسة المالية ليصبح يشير إلى النشاط المالي للاقتصاد العام بوحداته المختلفة وما يتبع ذلك من أثار على مختلف قطاعات الاقتصاد بحيث تؤثر على مستوي ونمط النشاطات الاقتصادية وعلى فرص النمو وتوزيع الدخل.

وبالتالي فقد أصبحت السياسة المالية تعرف على أنها السياسة التي بموجبها تستعمل الحكومة برامج نفقاتها وإيراداتها وميزانيتها العامة بهدف إنتاج أثار مرغوبة وتجنب الآثار الغير مرغوبة في ظل ما تعتنقه من مبادئ.

هذا وقد تم تعريف السياسة المالية: بأنها مجموعة الإجراءات التي تتخذها الحكومة من خلال الميزانية العامة للدولة، وتضاف إليها الميزانيات المستعملة لبعض الأجهزة والجهات الحكومية بهدف تحقيق أهداف معينة.

ولقد تزايد الاهتمام بالسياسة المالية في العصر الراهن نظرا لتزايد العجز في الميزانية العامة المعظم الدول، حتى أصبحت تعتبر من أقوى السياسات الاقتصادية وأشدها تأثيرا على التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال مساهمتها الفعالة في تقليص الفوارق في الدخول، توفير فرص العمل، زيادة القوة الشرائية للفرد ونمو الناتج القومي، كما تساعد السياسة المالية على إرساء مبادي العدالة الاجتماعية ورفع مستوى الإنتاجية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي هذا وتتضمن السياسة المالية المطبقة في كل دولة على مجموعة من الاستراتيجيات الحكومية لتحصيل الإيرادات وللإنفاق، بحيث تؤثر طريقة تحصيل الإيرادات على دخل مختلف القطاعات وعلى القدرة الاتفاقية للحكومة، كما يؤثر نمط الإنفاق على إمكانية التوسع الاقتصادي مستقبلا وعلى الشروط المادية والاجتماعية للمجتمع، وبالتالي فإن الموقف المالي العام يؤثر على التوظيف ومستوى النشاط.

2-2 – أدوات السياسة المالية:

– **النفقات العامة:** وهي عبارة عن مبلغ نقدي يقوم بدفعه شخص عام من أجل إشباع حاجات عامة، أو كل الأموال التي تصرفها الدولة من أجل إشباع الحاجات العامة للمواطنين، وتأخذ أشكالا متعددة، حيث أنها يمكن أن تتمثل في: نفقات مرتبات الموظفين أو دفع أجور المقاولين أو منح الإعانات.

جاء تطور النفقات العامة كنتيجة لتطورات الفكر الاقتصادي ونظرته لمدى جدوى تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية ومن ثم لمدى أهميتها في التأثير على آلية سير النشاط الاقتصادي، وفي هذا الصدد فان تطور النفقات العامة تركز على نظريتين رئيستين كان لهما التأثير الأبرز فيما يخص طبيعتها وهيكلتها وهما النظرية الكلاسيكية والنظرية الكينزية.

نادى الكلاسيك بضرورة تحجيم النفقات العمومية وحصرها في أضيق الحدود، إلى عدم تدخل الدولة، والاعتماد على آلية السوق (اليد الخفية) في إعادة التوازن، حيث كانت نظرته للإنفاق العام بأنه غير منتج من حيث خلق الثروة، معتقدا أن الإنفاق العام لا يرفع من النمو الاقتصادي وأنه يتم تحويل الثروة من القطاع الخاص إلى القطاع العام. ونتيجة لأزمة الكساد العالمي لسنة 1929 وعجز الفكر الكلاسيكي عن إيجاد مخرج لها، ظهر الفكر الكينزي الذي يرى أن السوق يعاني من مشكلين أساسيين لا يمكن أن يتم معالجتها بشكل تلقائي وهما:

- احتمال أن يقع الاقتصاد في حالة كساد ولفترة طويلة كما حدث في الثلاثينيات.
- يرى أن الاقتصاد غير مستقر، وقد يحدث خلاله حالة توازن تحقق الاستخدام التام ولكن قد يتنقل من حالة التوازن هذه إلى حالة توازن أخرى، ولكن دون أن يقترن ذلك باستخدام تام.

واقترح كينز زيادة الطلب الكلي للاقتصاد هو الحل الأمثل لتلك المشكلة، حيث يؤدي تحفيز الاستهلاك والاستثمار والنفقات الحكومية في النهاية إلى تحقيق اجمالي ناتج محلي عند مستوى العمالة الكاملة، ومنه فقد نادى الفكر الكينزي بتدخل الدولة عن طريق نفقاتها العامة يعتبر أمرا ضروريا لتصحيح تلك الإخفاقات ومن ثم تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي.

إذا فالنظرية الكينزية تعتمد في حل المشاكل الاقتصادية التي قد تعترض لها دولة ما على السياسة المالية – الانفاق العام والضرائب – واعتبرتها بالتالي الأداة المفضلة لتحقيق أهدافها الاقتصادية ومنه تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

– **السياسة الضريبية:** الضريبة مبلغ من المال تفرضه الدولة على المكلفين باعتبارهم أعضاء متضامنين في منظمة سياسية مشتركة هي الدولة بهدف تأمين الخدمات العامة والاصلاح الاجتماعي والاقتصادي. ففي الدول المتطورة تعد الضريبة اداة فعالة في تنفيذ السياسات المالية والاقتصادية والاجتماعية، ويتناسب ذلك مع وجود جهاز إنتاجي متطور ومستوى عال للدخول الفردية، وتعد ايضاً وسيلة لتدخل الحكومة في الية السوق من خلال تعديل مخصصات الدخل ومصادره والتأثير في أسعار المواد ومكونات الإنتاج وتوزيع النشاطات الاقتصادية والمشاريع الصناعية حسب المناطق عن طريق منح اعفاءات لبعض المناطق والمشاريع وفقاً لخطط التنمية.

أما في الدول النامية فتعد الضريبة مصدر تمويل مهماً من اجل اقامة وانشاء البنى التحتية للاقتصاد ومن ثم يكون دورها مهماً في تمويل الخزينة العامة للدولة بالمال اللازم للتنمية وفي التأثير في السياسات الاقتصادية والاجتماعية.

وأهم ما تتميز به الضرائب في البلدان النامية هي ضعف الحصيلة الضريبية بسبب انخفاض مستوى دخول الافراد بشكل أساسي، وعدم وجود توازن في النظم الضريبية المطبقة حيث تتأثر الضرائب بالظروف الاقتصادية والاجتماعية المحيطة بها وبسبب أن الحدث الضريبي ليس حدثاً معزولاً عن البيئة المحيطة به وإنما يمثل ظاهرة اقتصادية واجتماعية وسياسية تشكل من البيئة التي طبق فيها، ولذلك فإن العلاقة المتبادلة بين الكيان الضريبي والهيكل الاقتصادي والسياسي وطيدة، الامر الذي يجعل أثارها واضحة من خلال سمات النظم الضريبية المطبقة في الدول.

– **سياسة العجز الموازني** : تطور الفكر المالي نتيجة لتطور دور الدولة في الحياة الاقتصادية، فلقد كانت النظرية التقليدية السائدة في القرن التاسع عشر وخلال النصف الأول من القرن العشرين تقدس توازن الموازنة العامة أي تؤمن بضرورة تساوي النفقات العامة مع الإيرادات العامة، ، ولكن بعد الأزمة الاقتصادية عام 1929 ، أصبح من غير الممكن الالتزام بتحقيق التوازن بالوسائل الاعتيادية، لذلك تلجأ الدولة إلى المصادر غير الاعتيادية لتمويل نفقاتها العامة المتزايدة لأنه في المالية العامة الحديثة تزايد نطاق دور الدولة وزاد نطاق تدخلها في مختلف الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية ومن هنا ظهرت المالية الوظيفية، حيث أصبحت الموازنة وسيلة من وسائل السياسة الميزانية التي تستخدمها الدولة للوصول إلى أهدافها المختلفة، بحيث يمكن لها زيادة نفقاتها أو خفضها أو تأثير في الضرائب سواء بالزيادة أو النقصان، وذلك تبعا للأحوال الاقتصادية التي تسود الدولة، وكنتيجة لذلك فقدت قاعدة توازن الموازنة العامة صفتها وأصبحت الموازنة العامة للدولة يمكن أن يكون رصيدها موجبا أو سالبا وفي بعض الاحيان يكون متوازيا، وذلك وفقا لما يتماشى مع الأحوال الاقتصادية للدولة.

3– السياسة التجارية:

3-1- تعريف السياسة التجارية: يرتبط مفهوم السياسة التجارية بالتأثير في التجارة الخارجية، وبالتالي مجمل المبادلات بين الداخل والخارج، وقد قدمت عدة تعاريف للسياسة التجارية من بينها:

تعرف السياسة التجارية بأنها مجموعة الأدوات التي تستخدمها السلطات الاقتصادية للتأثير على مسار التجارة الخارجية كما ونوعا لتحقيق أهداف معينة، كما تعرف كذلك بأنها حزمة من القوانين والإجراءات والتشريعات التي تتخذها الدولة من أجل تنظيم العلاقة بينها وبين دول العالم الأخرى.

ويمكن للحكومة الوطنية أن تفرض العديد من القيود على التعاملات التي لا يمكن فرضها على التعاملات الداخلية؛ وتتضمن هذه القيود:

- **الرسوم الجمركية:** وهي ضرائب على السلع المستوردة.
- **الحصص على الواردات:** حيث يوضع حد أقصى لدخول سلعة معينة.
- **دعم الصادرات:** وذلك بغرض تشجيع المصدرين وتقوية وضعهم التنافسي.
- **الرقابة على الصرف:** بتقييد قدرة المواطنين على الصرف إلى عملات أجنبية.

3-2- أدوات السياسة التجارية: تسعى الدول من أجل تحقيق أهداف السياسة التجارية من خلال استخدام جملة من الأدوات المختلفة، مقسمة كما يلي:

3-2-1- الأدوات السعرية (غير المباشرة): الرسوم أو التعريفات الجمركية: يقصد بالسياسة الجمركية مجموعة الإجراءات المتمثلة في القوانين والأنظمة التي تفرضها الدولة على البضائع التي تجتاز حدودها دخولا وخروجا، فهي بالتالي مجموعة الرسوم والتعريفات الجمركية التي تطبق على السلع على اختلاف أسعارها، وحسب أهميتها استيرادا وتصديرا.

وتهدف السياسة الجمركية إلى أهداف حمائية ومالية، فيكون الهدف حمائيا عندما يهدف إلى حماية صناعة معينة أو التأثير على حجم الواردات، أو على سعرها، ويكون الغرض ماليا، إذا كان المقصود من تطبيقه الحصول على موارد مالية للخزينة العمومية.

وتتقسم الرسوم الجمركية من حيث طرق فرضها إلى ثلاثة أنواع:

* **الرسوم أو التعريفة النوعية:** وهو رسم ذو قيمة ثابتة على الوحدة الواحدة من السلعة المستوردة، وعادة تختلف من سلعة إلى أخرى.
* **الرسوم أو التعريفة القيمية:** وهي نسبة من قيمة الوحدة الواحدة من السلعة المستوردة.
* **الرسوم أو التعريفة المركبة:** وهي خليط بين الاثنين، بحيث تكون الرسوم إما على أساس فيمي أو نوعي أو كلاهما معا.

وتتقسم الرسوم الجمركية من حيث آثارها على تحديد الاستيراد والإنتاج والاستهلاك إلى:

* **التعريفة المانعة:** وهي التعريفة التي تؤدي إلى مساواة سعر السلعة المستوردة أو تزيد على سعر السلعة الوطنية، وهو شكل متطرف يراد منه منع استيراد هذه السلعة والتعويض عنها بالمنتج المحلي.
* **التعريفة غير المانعة:** وهو النوع الشائع الاستخدام حيث تؤدي التعريفة بعد فرضها إلى تقليل الاستيراد إلا أنها لا تمنعه، فتبقى هنالك كمية من الطلب يتم تأمينها من الأسواق الخارجية.

✓ **إعانات التصدير:** هي تخفيضات جمركية وضريبية الغرض منها تشجيع التصدير من منتج معين والغرض منها أيضا تدعيم قدرة المنتجين الوطنيين على التنافس في الأسواق الدولية وزيادة نصيبهم منها، وذلك بتمكينهم من خفض الأثمان التي يبيعون على أساسها. والإعانة قد تكون مباشرة حيث تتمثل في دفع مبلغ معين من النقود يحدد إما على أساس قيمي أو على أساس نوعي، أو غير مباشرة وتتمثل في منح المشروع بعض الامتيازات لتدعيم مركزه المالية.

✓ **الإغراق:** نظرا لأن للإغراق معنى قانوني محدد في اتفاقية الجات لا يجوز الخلط بينه وبين صور المنافسة الجائزة الأخرى، لذلك فإننا سوف نشير إلى التعريف التي ورد في اتفاقية الجات في المادة السادسة من الاتفاقية فإن السلعة تكون في حالة إغراق إذ قام طرف متعاقد ببيعها إلى بلد متعاقد لآخر بأقل من قيمتها، أو إذا كان سعر السلعة المصدرة في بلد الاستيراد أقل من تكلفة الإنتاج في بلد المنشأ مضافا إليها تكلفة البيع والأرباح المعتادة.

وبالتالي فإن الإغراق لا يعني بيع السلعة المستوردة في السوق المحلى بأسعار أقل من المنتجات المثيلة المحلية، بل العبرة في المقارنة بين أسعار البيع لنفس السلعة في بلد التصدير وبلد الاستيراد.

✓ **تخفيض سعر الصرف:** يقصد بتخفيض سعر الصرف كل انخفاض تقوم به الدولة عمدا في قيمة الوحدة النقدية الوطنية المقومة بالوحدات النقدية الأجنبية سواء اتخذ ذلك مظهرا قانونيا أو فعليا في نسبة الوحدة إلى الذهب أو لم يتخذ، وتخفيض سعر الصرف بهذا المعنى يترتب عليه تخفيض الأثمان المحلية مقومة بالعملات الأجنبية ورفع الأثمان الخارجية مقومة بالعملة الوطنية.

3-2-2- الأدوات الكمية المباشرة:

✓ **الحصص الاستيرادية:** ويقصد بها قيام الدولة بتحديد الكمية المصدرة من سلعة ما أو الكمية المستوردة، والشائع هو تحديد الكمية المستوردة، ويتم ذلك من خلال قيام الدولة بيع تراخيص الاستيراد عن طريق المزاد إلى المستوردين وتكون هذه التراخيص مقسمة على أساس إجمالي الحصة.

✓ **القيود غير التعريفية:** ونجد فيها:

* **الترتيبات الحكومية:** مثل التنظيمات المتعلقة بالصحة والبيئة والأمن والحماية من التلوث والأمراض الاجتماعية، كما تتضمن ترتيب العلامة التجارية وتحديد المواصفات.. إلى غير ذلك.

* **المشتريات الحكومية:** وهي قيام الحكومة بتوجيه نسبة معينة من مشترياتها من السوق المحلي، ما يضفي سمة تمييزية للمنتج المحي لزيادة تنافسيته.

* **تجارة الدولة والاحتكارات الحكومية:** مثل احتكار الدولة لاستيراد السكاكر في اليابان. الحصة التصديرية التطوعية: مثل الاتفاق بين اليابان وأمريكا على أن تقلل اليابان صادراتها من السيارات إلى أمريكا مقابل تقليل صادرات أمريكا من الأجهزة الحاسوبية إلى اليابان للحفاظ على مصالح المنتجين المحليين في كليهما.

المحور الثاني : السياسات الاقتصادية الهيكلية

إن تحليل هيكل أو بنية مجتمع ما، يعني البحث عن العناصـــر التي يؤدي التوليف بينها والعلاقات القائمة ضمنها إلى إعطاء هوية خاصة بالمجتمع تكون مستقرة نسبيا عبر الزمن.

ويعود هذا الاســـتقرار إلى كون الهياكل تتطور ببطء. وبالتالي فإن التأثير على الهياكل يعود في النهاية إلى الرغبة في تغيير المجتمع.

أولا- طبيعة السياسات الهيكلية وخصائصها:

تهدف السياسات الاقتصادية الهيكلية إلى تغيير الظروف والشروط التي تقود تطور هياكل المجتمع وإحداث تغييرات عميقة فيه، كتغيير هياكل المؤسسات الاقتصادية من حيث أحجامها ومهامها وأنشطتها، تغيير النظام المالي وأساليب التمويل.

وهناك بعض البنيات والهياكل المكونة للبيئة التي يمارس فيها النشـاط الاقتصـادي وهي ذات طبيعة اجتماعية وســياســية، مثل الهيكل الديمغرافي (حســب الأعمار، الجنس) الهياكل الاجتماعية (القيم، المعايير..... الخ) الهياكل القانونية والهياكل السياسية.

والسـياسـات الهيكلية، على خلاف السـياسـات الظرفية التي تتعلق بالمدى القصـير، مداها الزمني طويل. إذ يتعلق الأمر بجعل الهياكل الاجتماعية و الاقتصادية تنمو تدريجيا بشكل يسمح بتحسين الفعالية والأداء الدائم للجهاز الإنتاجي، وبالتالي تؤدي الى رفع الأداء الاقتصادي الكلي.

إلا أن السـياسـات الهيكلية قد تحتاج بالموازاة الى سـياسـات ظرفية منسـجمة معها، فمثلا في دول الاتحاد الأوربي تزامن القرار بالانضمام الى اليورو، وهو مسألة هيكلية، مع اعتماد سياسة ميزانية موجهة لتقليص العجز الموازي والمديونية العمومية. كما يمكن للسياسات الهيكلية أن تساهم في إنجاح السياسات الظرفية ،فالدول التي اعتمدت برامج الخوصـصـة، اسـتعملت الأموال الناجمة عن الخوصـصـة، قضـية هيكلية، لمواجهة الإنفاق العمومي الإضافي الموجه لامتصاص التراجع الاقتصادي.

يمكن أن يكون لتطبيق السياسات الهيكلية نتائج وانعكاسات على المدى الطويل. فمثلا بناء الهياكل القاعدية للنقل في إطار سـياسـات الأشـغال الكبرى الموجهة لانعاش العمالة يمكن أن يحدث آثارا خارجية ايجابية تسـتفيد منها المؤسـسـات بصـفة خاصـة، بما يسـمح لها بتحسـين تنافسـيتها وزيادة كفاءة جهازها الانتاجي.

مما سبق يمكن أن نستنتج بأن سياسة اقتصادية هيكلية تعني: مجالا واسعا للتدخل العمومي، ويهدف هذا التدخل الى التأثير على مكونات المجتمع. بقصد جعل الجهاز الإنتاجي كفؤا بشكل مستديم، وتحسين الأداء الاقتصـادي الكلي على المدى الطويل، إلا أن شـكل التدخل يبقى متوقفا على المذهبية الاقتصـادية المعتمدة.

1-ميادين السياسات الهيكلية:

على العموم تهتم السياسات الهيكلية بإصلاح الأطر والأسس الخاصة بالسياسة الاقتصادية. وتتناول السياسات الهيكلية من منظور صندوق النقد الدولي:

- الخوصصة وإعادة هيكلة القطاع العام.
- الاستثمار الأجنبي المباشر.
- إصلاح نظام الأسعار وتحريرها.
- تحرير التجارة الخارجية.
- إصلاح القطاع المالي.
- السياسة الصناعية.

2- مبررات السياسات الهيكلية:

تتبع أهمية السياسات الهيكلية في الوقت الحالي من ثلاث اعتبارات:

☒ انهيار المعسكر الاشتراكي وتراجع الايديولوجية المتدخلة بما مكن لأيديولوجية السوق من الانتشار، وهذا ما أدى الى ضرورة تعديل الهياكل الاقتصادية بما ينسجم مع الايديولوجية الجديدة.

☒ تراكم المشكلات الاقتصادية في الدول النامية وعدم شجاعة الحكومات المتعاقبة على اتخاذ اجراءات اصلاحية نتيجة عوامل عديدة. وهو ماراكم الحاجة إلى الإصلاح.

☒ انفجار أزمة المديونية بشكل أصبحت معه نتائج النشاط الاقتصادي الكلي مكرسة لخدمة المديونية.

ثانيا- الخوصصة وإعادة هيكلة القطاع العمومي:

تعبر الخوصصة، عن الانتقال التام أو الجزئي للملكية العامة لصالح الخواص أو تمكينهم بموجب عقد من إدارة المؤسسات مع بقائها مملوكة للدولة. وتعتبر الخوصصة إحدى الدعائم المستعملة للانتقال إلى اقتصاد السوق سعيا لتقليص حجم الدولة، وعملا على ترشيد الانفاق العام ورفع كفاءة المؤسسات. وينظر إلى الخوصصة، بالإضافة إلى ذلك، على أنها وسيلة من وسائل زيادة الديمقراطية الاقتصادية. لهذا نجد المنظورات بالنسبة للخوصصة متعددة، فهناك المنظور الإداري، الاقتصادي والسياسي.

الجدول رقم (1): المنظورات الثلاثة للخوصصة

	المنظور الاداري	المنظور الاقتصادي	المنظور السياسي
الهدف الرئيسي	تحقيق أهداف اجتماعية	تعظيم المنافع الفردية	اعادة توزيع السلطة والرقابة
وحدة التحليل	مشكلة اجتماعية منفصلة	الفرد/المؤسسة	الجماعة/الطبقة
المفهوم	الإدارة	الآلية المفضلة	السلاح

1-أهداف الخوصصة:

لا تقف الخوصصة عند مستوى الأهداف المذكورة أعلاه، وإنما هي وسيلة لإعادة تشكيل المجتمع بأكمله، عن طريق التغيير الجذري للمؤسسات الاقتصادية والسياسية وعن طريق تغيير طبيعة المصالح الاقتصادية والسياسية وهي بهذا تعمل على:

- تخفيض توقعات الشعب حول ما يمكن أن تقوم به الحكومة وما يمكن أن تكون مسؤولة عنه.
- التقليل من سيطرة القطاع العام وتخفيض بنيته التحتية التنفيذية.
- تغيير خريطة فئات المصالح بجعلها أقل تأييدا لتوسع القطاع العمومي.

2-أساليب الخوصصة:

تتم عملية تحويل المؤسسات العامة إلى القطاع الخاص بعدة أساليب أهمها:

أ- **بيع المؤسسات العامة كاملة للجمهور:** سواء بطرح أسهمها للاكتتاب العام في السوق المالية، أو التفاوض مباشرة مع بعض المستثمرين، وتحويل أجور بعض العمال والاداريين إلى مساهمات أو عن طريق مقايضة هذه المؤسسات بالديون الخارجية أو عن طريق إعطاء كوبونات للجمهور، كما حدث في تشيكوسلوفاكيا باعتبار الدولة مديرة بالنيابة عن الشعب.

ب-التأجير طويل المدى للأصول التي تملكها الدولة للقطاع الخاص: تبعا لشروط مناسبة تحقق المصلحة للاقتصاد الوطني وللجمهور وقد. طبق هذا الأسلوب في الصين.

ج- طرح المؤسسات العمومية للتعاقد على إدارتها من قبل القطاع الخاص: وفقا لدفتر شروط. وضمن هذا المنظور يتم الابقاء على المؤسسة كما هي ،بحيث يبقى رأس المال مملوكا للدولة. ومن فوائد هذه الطريقة التغلب على مشاكل عدم مرونة العمالة الحكومية مع التغيرات التي تحدث في طبيعة العمل وظروفه فضلا عن تخلص الدولة من أعباء التسيير اليومي للمؤسسات، وتخليصها من النفقات الاضافية في شكل إعانات للمؤسسات العاجزة.

د-تصفية المؤسسات العمومية (أو بعض وحداتها): التي تظهر عدم الكفاءة والقدرة على الاستمرار أو لعدم توفر الجدوى الاقتصادية في استثمارها بسبب الخسائر الكبيرة التي لحقت بها والتي يدفعها في النهاية المواطنون جميعهم.

هـ- فتح رأس مال المؤسسات العمومية القائمة جزئيا للخواص أو رفع رأسمالها: بإصدار أسهم جديدة تطرح للبيع للخواص.

وتعتبر الخوصصة وسيلة من وسائل تنشيط الأسواق المالية وتعبئة الادخار المحلي. إذ الكثير من أشكال الخوصصة يمكن القيام بها عن طريق الأسواق المالية فهذه الأسواق بإمكانها:

- تأمين الظروف الملائمة لعرض الأسهم واكتتاب الجمهور بها مع امكانية تحديد سقف الاكتتاب للشخص الواحد.
- إعطاء قيمة حقيقية للأسهم تعكس في النهاية قيمة المؤسسة.

3-صعوبات الخوصصة:

تعترض الخوصصة مجموعة من الصعوبات الميدانية أهمها:

- إنها تؤدي في الغالب الى تسريح عدد كبير من العمال في المؤسسات التي تمت خوصصتها مما يفاقم من حدة البطالة بما لها من انعكاسات اجتماعية غير مرغوبة.
- صعوبة التقييم الاقتصادي للمؤسسات في ظل غياب أسواق مالية كفؤة مما يفتح المجال للتلاعب بالمال العمومي.

4-اعادة هيكلة المؤسسات العمومية:

ثمة مشكلة تثور وتتعلق بكون المؤسسات العمومية المطروحة للخوصصة تكون في العادة غير مؤهلة ،مما يجعلها لا تحظى بالإقبال عليها لشرائها. وهذاما يدفع السلطات العمومية الى اعادة هيكلتها بقصد ضمان استمرارية هذه المؤسسات من جهة، وضمان زيادة متحصلات البيع الناجم عن خوصصتها من جهة أخرى. وتعتبر عملية إعادة الهيكلة نوعا من الإعداد والتطوير للمؤسسات في اتجاه الملكية الخاصة.

تتضمن عملية اعادة الهيكلة مجموعة من الأساليب أهمها:

أ- تجميع المؤسسات العامة في صورة شركات قابضة: بحيث تمثل الشركة القابضة عنصر الملكية الخاصة بالدولة وهي في ذات الوقت تبتعد عن الهياكل الادارية والتنظيمية للدولة(الوزارات).

وتخضع عملية التجميع الى مدى تماثل وتكامل أنشطة المؤسسات، إذ أن ضم الأنشطة تحت مظلة شركة قابضة واحدة يتم بالاستناد الى كونها من نوع واحد، أو الى كونها متكاملة رأسيا -عموديا- (الانتاج ، التخزين، النقل، البيع....)، أو أفقيا (الشركات العاملة في مجال الأسمدة، الكيماويات، الورق)

ب-تفريع المؤسسات العامة: ويتم هذا من خلال دراسة مختلف أنشطة المؤسسات العامة قصد الوقوف على الأنشطة المربحة، والأنشطة غير المربحة، وعلى أساس الأنشطة المربحة يتم إعادة دمج بعض المؤسسات وانشاء مؤسسة جديدة ،ويتم التخلي عن الأنشطة غير المربحة اذا لم تكن هناك امكانية للتأهيل

من جديد. أما إذا كانت هناك إمكانية للتأهيل من جديد، فيتم تكوين مؤسسة جديدة وتمكينها من عناصر الانطلاق والاقلاع.

ثالثاً- السياسة الصناعية:

يمكننا التمييز بين السياسة الصناعية العامة والسياسة الصناعية النوعية. فتهدف الأولى إلى خلق الظروف الملائمة للتنمية الصناعية على العموم فهي لا تميز بين فروع أو مناطق النشاط الصناعي، ويتعلق الأمر بالمساعدة على البحث والتطوير، الاستثمار والتصدير، في حين لا تتوجه السياسة النوعية إلا إلى جزء من المؤسسات تبعا لتوطنها ضمن منطقة جغرافية معينة. وفي العادة تكون السياسة النوعية مؤقتة(لأن هدفها ضمان الانتقال)، في حين يمكن أن تكون السياسات العامة دائمة.

يمكن أيضا التمييز بين السياسات الصناعية تبعا للجهة التي تقوم بوضعها هل هي السلطات الوطنية أم السلطات الإقليمية أو السلطات فوق القومية؟ ويمكن أن يقود هذا التعدد في مصادر وضع السياسة الصناعية إلى مزيد من الالتباس، ذلك أن التدابير المتخذة في مختلف المستويات ليست دائما أو بالضرورة متكاملة.

1- أدوات التدخل في السياسة الصناعية:

تتعدد الأدوات التي تتوفر عليها السلطات العمومية للتأثير على نمو الهياكل الصناعية وأهمها:

أ- **المساعدات المالية:** تتم مساهمة السلطات العمومية في دعم الصناعات والاستثمار الخاص عن طريق المساعدات المالية التي تأخذ في العادة شكل نفقات ضريبية أو اعانات لفوائد وعلاوات رأس المال. وتهدف هذه الاعانات إلى جعل المشاريع ذات مردودية.

ب- **الأسواق العمومية:** يمكن للسلطات العمومية عن طريق مشترياتها ممارسة بعض التأثير على التطور الصناعي، إذ يمكن لسياسة الشراء لدى الإدارات العمومية أن تؤدي دورا مؤثرا، فالدولة الساعية إلى الضبط الاقتصادي والوصية على الاقتصاد القومي تنظر إلى الأشياء من زاوية واسعة، وبالتالي لا تركز على السعر في اتخاذ قرار الشراء، ويمكن لسياسة الشراء العمومية إنقاذ المؤسسات الصناعية عند كساد سلعها بفعل المنافسة الأجنبية.

ج- **سياسة المنافسة:** تعتبر سياسة المنافسة ذات طبيعة مركبة وتحمل معها مفارقات ،مما يصعب من وضعها حيز التطبيق، ذلك أن المنافسة لا تعني المواجهة والصراع بين المؤسسات دون ضوابط أو قيود ولهذا تعمد الحكومات إلى تبني سياسة منافسة تهدف إلى :

- مراقبة التحالفات؛
- مراقبة الوضعيات الاحتكارية؛
- محاربة أشكال المنافسة غير المشروعة؛

– محاربة الإغراق.

د– المبادرات العمومية: أدى ظهور فكرة الدولة المتدخلة إلى تحول الدولة في الكثير من الأحيان إلى دولة مقاولة بفعل عدة عوامل. فمباشـــرة بعد الحرب العالمية الثانية كان هم الحكومات هو بناء ما هدمته الحرب، وهو ما قاد الحكومات آنذاك إلى تأسيس الكثير من المؤسسات العمومية خاصة في مجال الطاقة والقرض وهوما مكن السلطات العمومية من توجيه ودفع الأنشطة الصناعية. وأدت كذلك أزمة السبعينات بالكثير من الحكومات، بالنظر إلى القيود التي واجهتها السياسات الاقتصادية الكلية ،إلى إنشاء المؤسسات العمومية الصناعية المختلفة.

هـ– التشـريع: تخضـع العلاقات بين مختلف الأعوان في الحياة الاقتصـادية إلى حد أدنى من الضـوابط القانونية من أجل تفادي مختلف أشكال التعسف عندما لا تكون موازين القوى متكافئة. تتعلق التشريعات في مجال السياسة الصناعية بكيفيات إنشاء وسير المؤسسات، الأعمال التجارية، العلاقات بين المؤسسات والعمال. والنظرة التي تصاغ بها النصوص القانونية ليست بالضرورة اقتصادية.

وتستخدم الأداة التشريعية في المجال الصناعي لوضع المعايير والقواعد الإجبارية المتعلقة بالصحة ،الأمن والاستعمال وبالمجال التقني. وتهدف هذه المعايير خاصة التقنية منها إلى حماية السوق المحلي من المنتجات المصـنوعة في الخارج أين تكون المعايير غير مطابقة للمعايير المحلية. وبالتالي فإن نظام المعايرة يشكل إحدى الأدوات الحمائية.

نشـير فقط إلى أن الاتجاه الحالي يعرف على الأقل نقاشـا يدفع باتجاه تفكيك التشـريعات أو إعادة صياغتها بشكل مرن ومتكيف مع آلية السوق، دون أن يعني ذلك: دعه يعمل، من دون قيود.

رابعاً- تحرير الأسعار:

تستخدم سياسة تحرير الأسعار قصد إزالة التشوهات السعرية وتحرير قيمها وحركتها بإلغاء الدعم وكافة أشكال التدخل الإداري في الأداء السعري، قصد المساهمة في قيام وتطور اقتصاد السوق، وإلى ضـغط الطلب الكلي وترشـيد اسـتخدام الموارد وتصـويب توجيهها وتوظيفها وإلى زيادة الإنتاج المحلي والصـادرات وتقليص الواردات بما يؤثر إيجابا على ميزان المدفوعات، وإلى تعبئة الموارد المالية للدولة لخفض العجز الموازني وزيادة مخصصات التنمية وصولا في النهاية إلى السيطرة على التضخم.

إن غياب حرية تحديد الأسـعار يمكن أن يقود المؤسـسـات إلى كبح اسـتثماراتها وعدم التفكير في التجديد والإبداع باعتبارها لا تستطيع تقدير أرباحها بشكل سليم، وبالمقابل فإن تحرير الأسعار من شأنه أن يولد سـلوكات عقلانية لأن المؤسـسـة تعتمد على معلومات غير محرفة وتعكس في ذات الوقت حجم الندرة في المجتمع ،وتشجع المؤسسات على الاستثمار والانتاج قصد تحقيق أرباح أفضل.

وتعتمد سياسة تحرير الأسعار على:

- إلغاء كافة أشكال الدعم الممنوحة للأسعار لأن هذا الدعم يشكل أعباء على الميزانية العمومية وهو في ذات الوقت تعبير عن حجم التضخم المكبوت في الاقتصاد، بالإضافة إلى جعل الافراد يعيشون فوق قدراتهم الاقتصـــادية بزيادة الطلب على المنتجات والاتجاه نحو الاســتهلاك التبذيري. وتعتبر سياسة دعم الأسعار سياسة غير عادلة من جهة أخرى لأنها تمكن أصحاب المداخيل المرتفعة من الاستفادة بنفس القدر، أو بقدر أكبر من أشكال المساعدة الممنوحة للفقراء.
- إلغاء التحديد الإداري للأســـعار لكون الإدارة ليس لديها المعلومات الكافية عن طبيعة العرض وطبيعة الطلب ودرجة الندرة في المجتمع، مما يجعل تخصيص الموارد لا يتم وفق قواعد الكفاءة.

ولامتصاص الآثار السلبية الناجمة عن سياسة تحرير الأسعار تلجأ الحكومات في الغالب الى إقامة شبكة أمان اجتماعي، واعتماد سياسة دعم المداخيل لتمكين المستحقين فقط من الاستفادة منه.

إن جزءا من الاختلالات التي عرفتها دول العالم الثالث تعود إلى ارتفاع الطلب الناجم عن التحديد الإداري للأسعار التي لم تكن تعكس لا تكاليف الإنتاج ولا الندرة.

خامساً- تحرير التجارة الخارجية:

يمكن تعريف ســـياســـة تحرير التجارة الخارجية على أنها: " جملة الإجراءات والتدابير الهادفة إلى تحويل نظام التجارة الخارجية اتجاه الحياد، بمعنى عدم تدخل الدولة التفضيلي تجاه الواردات أو الصادرات وهي عملية تستغرق وقتا طويلا ".

ويؤدي تحرير التجارة الخارجية إلى تغير في الأسعار النسبية مما ينتج عنه آثار على القطاعات تبعا لاتجاهات الأسعار فيها، وهذا من شأنه التأثير على الإنتاج والطلب والشغل ،ومنه في النهاية إعادة توزيع المداخيل.

ويشكل تحرير التجارة الخارجية مبدءا أساسيا من المبادئ التي تقوم عليها المنظمة العالمية للتجارة، حيث تعمل هذه المنظمة على محاربة مختلف أشـــكال القيود الكمية وتحويلها في مرحلة أولى إلى قيود تعريفية وتعمل في مرحلة ثانية على الاتجاه بها نحو الانخفاض.

1-مزايا التحرير التجاري:

أ- **زيادة التنافسية:** يؤدي تحرير التجارة الخارجية إلى إزالة التشوهات في المبادلات الخارجية وهذا بدوره يقود إلى إحداث آثار تنافسية هامة في الاقتصاد، ذلك أنه لا التصدير ولا الاستيراد حسن أو سيئ. فانفتاح التجارة الخارجية يعمل على دفع القوى التنافسية للمنتجين المحليين في اتجاه تحقيق أكثر مستويات الانتاج كفاءة. فالمصـــدرون في هذه الحالة لا يمكنهم التصـــدير إذا لم تكن لديهم قدرة على المنافســـة. والمنتجون المحليون يتحتم عليهم الاقتراب من التكاليف العالمية إذا أرادوا أن تنافس منتجاتهم الواردات. ويعمل هذا الاتجاه على زيادة استخدام التكنولوجيات الجديدة وأكثرها كفاءة.

ب- التقليص من التزامات الحكومة: الناجمة عن تكفلها بإجراءات التجارة الخارجية من جهة وتحملها لتكاليف ناجمة عن التحديد الإداري لأسعار الصرف. مما يجعل الحكومة تنصرف لمهام أخرى.

ج- المساعدة على عملية الاندماج الاقتصادي بين الأسواق: ذلك أن عملية الاندماج تتطلب أسواقا واسعة. ولهذا نجد مختلف أشكال الاندماج تركز على مبدأ التبادل الحر للمنتجات ذات المنشأ والمصدر المنتمي لدول منطقة الاندماج المعينة. وهذا عن طريق إزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية.

2-شروط نجاح سياسة التجارة الخارجية:

تعتمد سياسة تحرير التجارة الخارجية على مجموعة من الأدوات أهمها:

- تغيير نظام الأسعار؛
- تغيير نمط تدخل الدولة في التجارة الدولية؛
- تغيير أسعار الصرف.

واستنادا إلى التجارب التي عرفتها دول العالم في سياستها لتحرير التجارة الخارجية فإن ثمة متطلبات يجب توفيرها أهمها:

- ✓ يتطلب تحرير التجارة الخارجية وجود سياسات اقتصادية كلية سليمة وأسعار صرف واقعية تعكس الواقع الاقتصادي.
- ✓ أن تكون السياسات الأخرى - خاصة المتعلقة بالاستثمار والأسعار - تعمل في اتجاه التحرير ودعمه.
- ✓ من المفيد الابتداء في التحرير بإلغاء الحصص والقيود الكمية المماثلة والتي يمكن في البداية استبدالها بتعريفات جمركية، لأن التعريفة تضفي نوعا من الشفافية على الحماية، فتبين المنتفعين من الحماية وحجم هذا الانتفاع.
- ✓ من المفيد قبل الشروع في إجراء تخفيضات في مستويات التعريفة الجمركية القيام بإجراءات لزيادة الصادرات، ويتم هذا الإجراء جنبا إلى جنب مع تخفيض سعر الصرف ليمكن من تحقيق مكاسب مبكرة من عملية التحرير عن طريق زيادة الصادرات والإنتاج والعمالة.
- ✓ يتوقف نجاح واستمرار برامج التجارة على توفر بيئة عالمية تشجع تحقيق المزيد من التحرير التجاري، وتقوم فيها مختلف الدول بالالتزام بقواعد التحرير.

المحور الثالث - سياسات الإصلاح الاقتصادي:

أولاً- مفهوم سياسات الإصلاح الاقتصادي:

يمكن اعتبار سياسات الإصلاح الاقتصادي : الإجراءات المتخذة من قبل مختلف السلطات الاقتصادية بقصد تحسين أداء النشاط الاقتصادي وفق قواعد معيارية مختارة مسبقا(آلية السوق مثلا). ويتراوح المدى الذي يمكن لهذه الاجراءات الذهاب إليه أو تتناوله بين الضيق والاتساع تبعا لعمق المشكلات والاختلالات القائمة.

ويورد ناظم حنفي مجموعة من الملاحظات على سياسات الإصلاح الاقتصادي أهمها:

- أنها تتأثر في عمقها ومداها ومجالها بطبيعة الظروف السياسية والتاريخية للمجتمع المراد تطبيقها فيه، ومن هنا فإن الإجراءات المعتمدة قد لا تمس بنفس الكيفية كافة القطاعات ويبقى انسجام الإدارة السياسية في استيعابها وتنفيذها للسياسة أمرا ضروريا.
- يعتبر التطور سمة حياتية، مما يجعل النظريات والقوانين والآليات في تغير مستمر، وبالتالي فإن سياسة الإصلاح تبقى عملية مستمرة ، ذلك أن تبني الدولة لهذه السياسة يجب ألا يكون بصفة مؤقتة ولهذا يجب أن يأخذ طابع الديمومة والاستمرار واعتماد التجديدات في الفكر والآليات مما يسمح بمواكبة المشاكل الاقتصادية المستجدة.
- لابد أن يراعى في تصميم السياسات الأولويات القومية في إقامة علاقات منطقية مترابطة ومنسجمة بين مكونات السياسة. وهذاما يتطلب إعداداً كافياً لتحديد نطاق ومجال وخطوات الإصلاح.
- يعتمد نجاح السياسات على مدى قدرة وكفاءة الجهاز السياسي القائم في الدولة والإطارات الفنية المتخصصة التي تقود وتتولى عملية تنفيذ السياسات من جهة ،وعلى مدى استجابة شرائح المجتمع المختلفة لهذه السياسات.

ثانياً- أنواع سياسات الإصلاح:

تهدف سياسات الاصلاح على تحسين أداء النشاط الاقتصادي، إلا أنها في ذات الوقت قد تفرز آثارا غير مرغوبة. ولقد كانت تدابير بعض السياسات في بعض الدول النامية ذات أثر قاسي على الجوانب الاجتماعية، مما جعل البعض يتحفظ من سياسات صندوق النقد الدولي. وهذا ما أدى إلى بروز اجتهادات أخرى مستلهمة من أفكار المدرسة البنيوية وتم تطبيقها في بعض البلدان. وهذاما يقودنا إلى تصنيف سياسات الإصلاح ضمن مجموعتين أساسيتين:

- **السياسات الأصولية:** وهي تلك السياسات التي يتبناها صندوق النقد الدولي. وتجد منطلقاتها الفكرية في الفكر النيوكلاسيكي الذي يعتقد أن التضخم ظاهرة نقدية.

- **السياسات غير الأصولية:** وهي تلك السياسات التي تم اعتمادها على الخصوص في دول أمريكا اللاتينية (البرازيل ، الأرجنتين) بعيدا عن تدخل المنظمات الدولية ،معتمدة على أسس نظرية مختلفة عن مقاربات الصندوق، وأهم مقاربة تعتمدها هذه السياسات المقاربة البنيوية. وتعتمد تدابير أكثر تدخلية (وجود قوى للدولة) ولقد اعتمدت لجنة الأمم المتحدة لإفريقيا مقاربة مماثلة تدعى ب: " الإطار الإفريقي المرجعي لبرامج التعديل الهيكلي من أجل التقويم والتحويل الاقتصادي والاجتماعي ".

وأساس الاختلاف بين الأصوليين وغير الأصوليين أن غير الأصوليين ينظرون إلى التضخم نظرة مغايرة ،إذ ينظرون إليه على أنه ذو قصور ذاتي وبالتالي أن السياسات المعتمدة من قبل الأصوليين لمحاربته لا تصلح في بلد كالبرازيل والأرجنتين، إذ هذا التضخم مستقل نسبيا عن مستوى النشاط الاقتصادي.

وهذا دون أن ننسى نمطا آخر إلا أنه غير متجانس من حيث منطلقاته وتدابيره وهو السياسات الذاتية التي تعتمد على ظروف كل بلد، والخلفية الفكرية لأصحاب القرار الاقتصادي. وهي بهذا لا يمكن حصرها ولا محتواها.

ثالثاً- أساس السياسات الأصولية:

تعرف الأدبيات المتعلقة بالسياسات الأصولية مجموعة من المفاهيم والمصطلحات وبالخصوص في الدول النامية والاقتصاديات المتحولة، وهذه المصطلحات هي كالتالي: سياسات التثبيت ،سياسات التكيف أو التعديل أو التصحيح، فما هو مدلولها؟.

1- سياسات التثبيت وسياسات التكيف: تعبر سياسة التثبيت أو الاستقرار عن تلك البرامج الاقتصادية التي يقدمها صندوق النقد الدولي لبعض الدول بغرض إرساء الاستقرار الاقتصادي والمحافظة عليه، بمعنى أنها تهدف إلى استعادة التوازنات الاقتصادية الكلية بتصحيح الاختلالات المالية. وتكون هذه البرامج بموجب اتفاقيات قروض تلتزم الدولة بموجبها بتنفيذ شرطية الصندوق لمدة قصيرة. ولقد بدأ الصندوق باعتماد هذه السياسات منذ أواخر الستينات وأوائل السبعينات بتقديم مثل هذه البرامج لبعض الدول النامية مثل إندونيسيا وتونس بغرض إصلاح أوضاعها الاقتصادية.

وتهدف سياسات التثبيت الاقتصادي، بصفة أساسية، إلى تخفيض حجم الاستهلاك المحلي ،والعمل على تحريك قوى السوق في اتجاه تعزيز الانتاج المحلي.

تقليديا، يتم امتصاص الاختلال في ميزان المدفوعات، على الخصوص باعتماد سياسات التثبيت. وهذا بافتراض اشتغال آلية السوق بشكل سليم، وهذاما يدفع إلى البحث عن المتغيرات الاقتصادية الكلية (إنتاج، عمالة، كتلة نقدية...) القادرة على ضمان العودة إلى التوازن. فالاستقرار يهدف إلى إصلاح

المشكلات العاجلة والآتية: التضخم المتراكم، استنزاف احتياطي الصرف...الخ. ومن هذا المنظور يمكن العودة إلى التوازن في المدى القصير.

وإذا كان امتصاص العجز في الدول الصناعية ممكنا في المدى القصير بتقليص معدل النمو مقارنة بمعدل الشركاء التجاريين حتى يمكن العودة بمستوى الواردات إلى مستوى متناسب مع الصادرات. وهذه السياسة فعالة في هذه الدول، لأن مرونات الدخل للصادرات والواردات أكثر ارتفاعا في هذه الدول، من مرونات الأسعار. فكبح نمو الدخل يكون إذن مستهدفا ومطلوبا لتحقيق هدف الاستقرار.

أما سياسة التكيف أو التعديل فتعمل على اتخاذ الإجراءات الضرورية واللازمة للتكيف مع الأوضاع والمعطيات الاقتصادية المتغيرة سواء كانت داخلية أو خارجية. وتهدف إلى توزيع وتخصيص أفضل للموارد بما يضمن رفع كفاءة الأداء الاقتصادي. وتتجه سياسة التكييف إلى إصلاح الأطر الخاصة بالسياسة الاقتصادية، أي إصلاح النظام الاقتصادي بما يؤدي إلى تحقيق معدلات نمو مرتفعة في المدى المتوسط والطويل.

ولقد تم اللجوء إلى مثل هذه السياسات بعد أن أدركت المنظمات الدولية أن سياسات التثبيت قد لا تتلاءم والأوضاع التي تعرفها معظم دول العالم الثالث، حيث الاختلالات عميقة وآلية السوق لا تعمل بشكل سليم. وفي هذا السياق تم اعتماد سياسات التكيف حيث عن طريقها تتم العودة إلى التوازن الخارجي عن طريق مجموعة من التدابير المؤسسية أو التنظيمية التي تضمن الممارسة السليمة لآلية السوق وتهدف إلى القضاء على عراقيل النمو.

ورغم هذا التوضيح فإن هناك تداخلا بين أدوات السياستين، يعبر عن حجم الترابط والتكامل بينهما. ذلك أن سياسة التثبيت تترك في العادة أثرا ايجابيا على سياسات التكيف، إذ أن مساهمتها في تراجع معدلات التضخم ونسبة العجز الموازني تمكن من تبني رؤية واضحة ودقيقة لتحديد الأهداف المتبقية والمطلوبة من عملية التكيف. كما يكون لسياسة التكييف في حال نجاحها أثر ايجابي على سياسة التثبيت، بما يمكن من تخفيف الأعباء عنها. فالأداء الاقتصادي المصحوب بمعدلات نمو مرتفعة يساعد على التغلب على العجز في ميزان المدفوعات والعجز الموازني، حتى وإن كانت التدابير التثبيتية محتشمة.

إلا أنه في بعض الأحيان، يكون التوافق صعبا بين النوعين من السياسات خاصة في المدى القصير. فمثلا للعودة إلى التوازن الموازني أثر انكماشي على الاقتصاد. فتخفيض الإنفاق العام أو رفع الإيرادات العامة يحمل في طياته مخاطر تراجع النشاط الاقتصادي والاستثمار في القطاع الخاص. وفي المقابل، يخفض التحرير الواسع للاقتصاد من الحقوق الجمركية أو الضرائب على الصادرات ،وهو ما يمكن أن يؤدي إلى زيادة العجز الموازني بشكل محسوس. ومن هنا يكون من المفيد المزج أو التوفيق بين

تدابير سـياسـات التثبيت والتدابير الأخرى (التكيف) الهادفة إلى إنعاش النمو الاقتصـادي في القطاعات التي يمكن فيها تحقيق النمو بشكل سليم